



الكويت تمر بحالة غير مسبوقة من خلل وشلل الإدارة

«الشلل»: قرارات الإدارة العامة بالبلاد ساهمت في تعميق تبعات الجائحة

في نهاية العام السابق، وانخفض بنحو 28.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة 19.1%، عندما بلغ نحو 151.2 مليون دينار كويتي (3.4% من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. بينما سجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بلغ قدره 31.5 مليون دينار كويتي ونسبته 1%، ليصل إلى نحو 3.145 مليار دينار كويتي (73.1% من إجمالي الموجودات) بنحو 3.114 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2020، وارتفع بنحو 117.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.9% عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2020 حين بلغ آنذاك ما قيمته 3.028 مليار دينار كويتي (68.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 84.6% مقارنة بنحو 79.6% في نهاية الربع الأول من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا بلغت قيمته 76.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2%، لتصل إلى نحو 3.790 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.867 مليار دينار كويتي بنحو 112.8 مليون دينار كويتي أي بنسبة بلغت 2.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت، حين بلغت آنذاك نحو 3.903 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.1% مقارنة بنحو 88%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد تراجعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROE) إلى نحو 20.5% مقارنة بنحو 29.7%. وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 1.4% قياسا بنحو 1.4% وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.9% مقارنة بنحو 13.2%. وتراجعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى 5.7 فلس مقابل 7.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E) نحو 13.5 مرة مقارنة مع 7.9 مرة وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 27.8% مقابل ارتفاع السعر السوقى للسهم بنسبة 23.2% مقارنة مع مستويهما 31 مارس 2020. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 مرة بعد أن كان 1.1 مرة. الأداء الاسبوعي لبورصة الكويت

النوع	03/01/2021	03/01/2020	التغير
مجموع الموجودات	4,304,495	4,484,457	-4.2%
مجموع الملتزميات	3,790,128	3,902,989	-2.8%
معدل الملاءمة لعرض بندي بنو	409,702	470,814	-12.4%
مجموع الإيرادات التشغيلية	24,548	28,090	-12.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	8,333	9,006	-7.4%
المساهمة	16,215	18,484	-12.2%
الربحية	512	708	-27.4%
إجمالي الربح	11,126	14,908	-25.7%
لعملة قطر معن المراهرة	51.0	51.4	-0.8%
لعملة قطر معن مقرر الملاءمة لعرض بندي بنو	98.9	98.2	0.7%
لعملة قطر معن زاتي لعمل	920.9	929.7	-0.9%
ربحية السهم الواحد (ق.س)	5.7	7.9	-27.1%
البنك معن السهم الواحد (ق.س)	308	390	-20.8%
المضاعف لسعر قطر ربحية السهم (P/E)	13.5	7.9	70.8%
مضاعف السعر قطر ربحية السهم (P/B)	1.5	1.1	36.4%

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2021 للبنك الأهلي المتحد

مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الراجحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 316.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 70.7% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنّة. تصدرها "بنك الكويت الوطني" بنحو 84.3 مليون دينار كويتي، وجاء "بيت الاستثمار الكويتي" في المرتبة الثانية بنحو 50 مليون دينار كويتي، و"البنك الأهلي المتحد (البحرين)" في المرتبة الثالثة بنحو 48.3 مليون دينار كويتي، واحتلت "شركة الاتصالات المتكاملة (زين)" المرتبة الرابعة بنحو 44.5 مليون دينار كويتي. وعلى الترتيب، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 23.7 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة

خسائره. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع الخدمات المالية الذي حقق أرباحاً بنحو 65.7 مليون دينار كويتي مقارنة بخسائر بنحو 118.4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 184.1 مليون دينار كويتي. ثانيها قطاع الصناعة بتحقيقها أرباحاً بلغت نحو 40.8 مليون دينار كويتي مقابل خسائر بنحو 4.2 مليون دينار كويتي، أي مرتفعا بنحو 45 مليون دينار كويتي. تلاهما في الارتفاع، قطاع العقار الذي زاد أرباحه من نحو 13.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 23.5 مليون دينار كويتي أي بنحو 10.1 مليون دينار كويتي. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع البنوك (شاملا البنك الأهلي المتحد "البحرين")، فقد بلغت أرباحه نحو 234.3

متشدة بمعنى اقتراض أسوأ سيناريو في زمن تساقط فيه مؤسسات مالية ضخمة "ميرل لنش". في ذلك الزمن، انتقلت أزمة العالم إلى مرحلتها الثانية، أي من تصحيح جوهرى لأسعار الأصول المالية والعقارية، إلى تساقط بنوك وتدخل من حكومات ومؤسسات مالية أخرى لتعويضها. ومع هبوط أسعار النفط حينها بشكل حاد، كان هم بنك الكويت المركزي هو إبقاء الأزمة في مرحلتها الأولى، أي أزمة تصحيح، واتهم بنوكهم بالمبالغة في ذلك التشدد وفي دفع البنوك إلى أخذ مخصصات تحوطية ضخمة. وبتت صحة الإجراءات عندما خرج القطاع المصرفي المحلي من الأزمة، ليس سلما فقط، وإنما بتكوين طبقة شحوم استخدمها لاحقا في حقبة سقوط أسعار النفط في خريف عام 2014.

اسم الشركة	2021-03-31	2020-03-31	% التغير
1 بنك الكويت الوطني	84.3	50.0	68.6%
2 بنك الخليج	118.4	65.7	79.6%
3 بنك المشرق الكويتي	184.1	118.4	55.5%
4 بنك الأبهن الكويتي	13.4	4.2	218.1%
5 بنك الكويت الوطني	40.8	4.2	876.2%
6 بنك الأبهن المتحد	13.4	4.2	218.1%
7 بنك بريان	23.5	10.1	134.7%
8 بيت التمويل الكويتي	50.0	44.5	12.1%
9 قطاع البنوك	13.4	10.1	32.7%
10 شركة السيمبلا التجارية	13.4	10.1	32.7%
11 شركة الاستثمار الدولية	13.4	10.1	32.7%
12 شركة مشاريع الكويت القابضة	13.4	10.1	32.7%
13 شركة لادن للتجارة والتأمين	13.4	10.1	32.7%
14 قطاع الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
15 شركة الكويت للتأمين	13.4	10.1	32.7%
16 ميمو جيل للفح للمصارف	13.4	10.1	32.7%
17 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
18 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
19 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
20 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
21 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
22 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
23 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
24 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
25 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
26 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
27 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
28 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
29 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
30 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%
31 شركة الخدمات المالية	13.4	10.1	32.7%

في أزمة كورونا الحالية، عاد بنك الكويت المركزي إلى سياساته الاستباقية، وارتفعت مخصصات البنوك في عام 2020 بنحو 56.2% مقارنة بعام 2019، ويبدو من تحليل أداء المصارف، الكويتية فقط، للربع الأول من عام 2021 أنها سلمية مايا، ومستوى أرباحها ارتفع بنحو 0.5% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، أي أداء ما قبل الجائحة، وارتفع بنحو 102.5% مقارنة بأداء الربع الرابع من عام 2020.

تلك النتائج الإيجابية تتحقق بسبب سلامة النظرة لتطورات المستقبل، وبسبب سلامة المزاوجة ما بين العلم وتراكم الخبرات وتوفر دليل إجرائي جاهز للتصرف السريع، وذلك ما يفترض أن يتوفر لكل مؤسسات العامة، والرقابية والتنظيمية. ونعتقد، أن أحد أركان الإصلاح الرئيسية هو تثبيت ودعم مؤسسات الدولة الناجحة، والإفادة من واقعها وانتقال عودها الحميدة إلى بقية مؤسسات الدولة، ذلك لا يحدث حالياً، فالكويت تفقد الصالح من مؤسساتها لصالح الطحال منها.

أرباح الشركات المدرجة – الربع الأول 2021 بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الربع الأول من السنة الحالية 150 شركة أو نحو 91% من عدد الشركات المدرجة البالغ 165 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات

الأوضح تقرير "الشلل" الاقتصادي الشابيحي إجماع لدى مؤسسات البحث حول العالم بأن هناك علاقة طردية قوية بين كفاءة الإدارة العامة لأي بلد والقدرة على التعافي السريع من تداعيات الجائحة، والمرجح هو التبادل في المستوى الاقتصادي في المستقبل لصالح الدول ذات الإدارات الحصيفة.

في الكويت، وبتكاليف مبدئية لتبعات الجائحة وهبوط أسعار النفط، استمر الغياب شبه الكامل لإدارتها العامة على نصف عام، وعند التمام جناحها التنفيذي، يتخذ من القرارات ما يعمق آثار الإصابات، مثل التفتت التفتت العامة رغم ضخامة أرقام العجز المالي، ومثل السحب غير المباشر من احتياطي الأجيال القادمة، ومثل قرارات تأجيل سداد القروض بلا نفع لأحد من التأجيل، ومثل تضخم كشوف الضيوف الأمامية، ومؤخراً مشروع قانون التمويل العقاري للسكن الخاص، والأخير غير مستدام لا من زاوية كفاية الأموال، ولا حتى زاوية الارتفاع الفاحش في تكاليف السكن، ولا من زاوية كفاية الأراضي، ولا من زاوية متطلبات البنى التحتية، ولا من زاوية دوره في إكتساف فجوة الخلل في التركيبة السكانية، ولا من زاوية قدرة ورغبة البنوك التجارية في أخذ مخاطره.

بمعنى آخر، أن تجاوز أي أزمة مرتبط بصلاحيات وجرة وسرعة قرارات الإدارة العامة، وما يحدث في الكويت، ليس فقط غياب قرارات تلك الإصافات، وإنما اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعميق تبعات تلك الأزمة. وفي ظروف الحاجة الملحة لإدارة شابة وفاعلة، تمر الكويت في حالة غير مسبوقة من خلل وشلل الإدارة، وحالة غير مسبوقة من الاحتقان السياسي، وعامل الوقت في غاية الأهمية، فإن استمر خلل التمويل لكل احتياجات البلد غير مستدامة، والإدارة العامة بغيرها التنفيذي والتشريعي سوف تقدم تلك الموارد قرباناً لاستمرارها حتى لا يعود هناك ما يكفي منها.

التغيير السريع للإدارة العامة مطلب جوهري، وفي بلد صغير ومحاط من قوى إقليمية كبرى، وفي واقع اضطرابات الإقليم ووضوح الاستقرار العالمي، يبقى عنصر قوته في تلاحم جبهته الداخلية وتوافقها على خطة انقاذ، وذلك لن يحدث من دون وعي وقرارات سريعة وجريئة. عدى عن ذلك، لن يكون في البلد رايح، الكل خاسر مهما اختلفت مشاربيهم ونتجاتهم، ويكفي خسارة نصف عام من خلل وشلل الإدارة لن تعوض في ظل أوضاع حرجة.

بنك الكويت المركزي والأزمات ما يصنع الفرق بين مؤسسة وأخرى هو الإنسان، وأهمية الإنسان تكبير إذا كانت مسؤوليياته إدارة مؤسسة عامة تؤثر سياساتها وقراراتها على البيئة العامة في كل البلد، ورغم ضعف الأداء لغالبية وزارات الدولة ومؤسساتها، تبقى في

جدول مؤشر الشال لـ 31 شركة مدرجة في بورصة